

## رسالة في التسامح "جون لوك"

ولد جون لوك في 1632م بمدينة "رينجتون" Warrington بولاية "سومرست" بإنجلترا، كان أبوه محامياً، أرسل في السن الرابع عشر إلى مدرسة "وستمنستر"، و بعد أن مكث فيها حوالي ستة سنوات تلقى خلال تلك الفترة اللغات القديمة و استطاع أن يضمن مكاناً له في كنيسة المسيح و لما بلغ سن العشرين أدخل إلى جامعة أكسفورد و ذلك في عام 1652م، و هناك تلقى التعاليم الارثوذكسية الفلسفية العنيفة الخالية من كل حياة، و التي كانت سائدة في عصره، و قد تأمر بها و لكنه كان يمتقتها من كل قلبه. نال درجة الليسانس عام 1656م و منح درجة الماجستير عام 1658م، ثم انتخب عام 1684م ليقوم بوظيفة باحث في الدراسات العليا بكلية و هي الوظيفة التي يفترض أن يشغلها مدى الحياة، لكنه فصل منها عام 1684م لأسباب سياسية. كانت اهتمامات لوك الأعوام الأولى لوظيفته ذات طابع علمي و قد اطلع عن طريق السير "روبيرت بويل" الذي كان مقيماً بأكسفورد على المؤلفات الشائعة آنذاك في مجال الكيمياء و علوم الطبيعة، فاتجه إلى دراسة الطب على نفقته الخاصة، فاستطاع أن ينال على درجة في الطب من الجامعة، و في عام 1674م حصل على تصريح بمزاولة مهنة الطب، لكن اهتمامه بالفلسفة استيقظ عندما درس ديكارت و قد تأثر به كثير ( 15و) إن لم يظهر ذلك في كتاباته. بدأت صلته باللورد أشلي الذي أصبح فيما بعد معروف بـ "ايرل أوف شافتسبيري" عام 1666م، كانا قد التقيا صدفة في أكسفورد، ثم أصبح مع منتصف العام التالي أي عام 1667م من أكثر أصدقاء اللورد شافتسبيري و مستشاريه تمتعاً باحترامه باعتباره طبيبه الخاص أحياناً و مستشاره في المسائل العامة في معظم الأحيان. و في سنة 1671م ألف لوك مسودتين قصيرتين توسع فيهما طيلة العشرين سنة التالية حتى صبحتا كتابه "مقال في العقل الإنساني"، غير أنه ظل منشغل خلال تلك الفترة بالمسائل العامة و المسائل السياسية لصديقه اللورد شافتسبيري، الذي كان رجل دولة ثم صار حامل أختام الملك عام 1672م. ثم عاد لوك إلى أكسفورد عام 1680م بعد أن تقلبت الأحوال باللورد شافتسبيري، و بعد أن قام بعدة رحلات إلى الخارج بسبب حالته الصحية. و حين قامت ثورة المحافظين في عام 1688م أصبح لوك شخصية قومية مشهورة فظهر مقاله عن الحكومة عام 1690م، و ظل يكتب عن المسائل الجارية التي كانت موضع منازعات حتى 16 عام 1700م حين ساءت حالته الصحية، كان قد تقلد عدة مناصب سياسية، و توفي عام 1704م. كان اللورد شافتسبيري مهتماً بالانشقاق الديني الذي كان سائداً في أوروبا عموماً و في إنجلترا خصوصاً كما كان في الوقت نفسه مؤثراً في بالظ "تشارلز الثاني ملك إنجلترا، كما كان كل منهما ملتزماً بالتسامح، فاللورد شافتسبيري كان ملتزماً بالتسامح من أجل الكنيسة البروتستانتية، و الملك تشارلز الثاني كان ملتزماً بالتسامح من أجل الكنيسة الكاثوليكية، و من هذا الخلاف الديني نشأت العداوة بينهما، إلى الحد الذي حاول اللورد شافتسبيري منع جيمس الثاني من خلافة تشارلز الثاني، و بسبب هذه المحاولة توقع اللورد شافتسبيري بالاعتقال ففر إلى هولندا في عام 1682

كان لوك ملازماً للورد شافتسبيري ففر بعده إلى هولندا بسبب اتهامه بالتورط في المؤامرة التي دبرها اللورد شافتسبيري، و في منفاه كتب لوك "رسالة في التسامح" بتحريض من صديقه اللورد شافتسبيري، و قد حررها باللاتينية و نشرها عام 1687م بدون اسمه، و كان يقصد التسامح الديني، بمعنى ليس في حق أحد أن يقتحم باسم الدين الحقوق المدنية و الأمور الدنيوية، و لهذا ففن الحكم ينبغي أن لا يحمل في طياته أية معرفة عن الدين الحق، أن خالص النفوس من شأن هلا و حده، كما أن قوة الدين تكمن في اقتناع العقل، ( 18و) بسبب هذه الأفكار هوجم لوك فألف رسالة ثانية في التسامح عام 1690م ثم رسالة ثالثة عام 1962.

## 2- فكرة التسامح عند لوك :

من خلال كتابه "رسالة في التسامح" يعالج لوك في هذه الرسالة مسألة التسامح الديني و يؤكد على رفض التفكير الأحادي المتعصب، الذي ينفي الآخر و ان لا يقبل محاورته، ألن التعصب يعني فرض الحقيقة من تصور واحد على الآخر، بأي شكل من الأشكال و في الوقت نفسه رفض الحقائق من منظورات أخرى دون أية محاولة لتحليلها أو مناقشتها مع الآخر، فالتعصب إذن هو انغلاق فكري على الذات و عدم قبول أية محاولة للفهم و التحليل و التفسير لما يقدمه الآخر من أفكار أو حقائق أي إضفاء صفة المطلقة على الحقائق التي يتعصب لها، و هذا ما نجده وارداً في التعصب الديني.

فالتعصب الديني هو نوع من الدوغماتيكية أو الاعتقاد المطلق و هو ينشأ في الأديان من خلال تحديد قواعد الإيمان و من ثم فكل من يلتزم بتلك القواعد فهو مؤمن، و من يخالفها فهو كافر يستحق العقاب بل يذهب إلى حد القتل، و هذا ما نجده في علم الكلام في الإسلام و في فلسفة اللاهوت المسيحي. و في هذا السياق نجد كثيراً من العلماء و الفلاسفة و العباقرة و المبدعين قد نسب إليهم الكفر و الهرطقة، فقد تم تكفير كبرنيك في نظريته في النظام الشمسي، ثم تكفير غاليلي، تكفير ابن رشد أحرقت متبع بسبب قوله بتأويل النص.

و هكذا نجد لوك يرفض رفضا قاطعا التعصب الديني و يدعو إلى التسامح بين الأشخاص ثم بين الأديان ثم بين الكنائس التي كانت سائدة في عصره الذي هو عصر الإصلاح الديني، حيث عرفت أوروبا تعدد الكنائس المسيحية سواء تلك التي تمسكت بالعهد القديم ( الكنيسة الارثوذكسية ) أو تلك التي تمسكت بالعهد الجديد ( الكنيسة الكاثوليكية و الكنيسة البروتستانتية )، و هكذا رأى لوك ان محاربة هذا التعصب الديني يستلزم فهم الدين فهما عقليا، و ذلك يسمح لنا باكتشاف العناصر المشتركة في كل الكنائس و الأديان، ثم أن يجب استبعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الدينية، ألن وظيفتها مدنية تهتم بالسهر على تطبيق القانون المدني الذي ينظم العلاقات المدني بين الناس و يحدد واجبتهم و حقوقهم المدنية، بينما اليمان و الاعتقاد الديني قضية شخصية، و في هذا السياق يحدد لوك " التسامح على أنه العالمية المميزة للكنيسة الحقة" و يعني ذلك أن التسامح يعبر عن المحبة للغير و التواضع و إرادة الخير للآخرين بمن فيهم غير المسيحيين أو من ديانات أخرى و في رأيه أن من لا يكون على هذه الخصال فلا يمكن أن يكون مسيحيا حقا، و ثم فكل شخص يتباهى بقدم كنيسته أو يرى في طقوسه أعظم الطقوس، أو يدعي أن إيمانه أعظم من إيمان الآخرين، و كل من كان على شاكلتهم لا يفعلون ذلك ليس حبا لكنيسة هلا و إنما حبا في التسلط على الآخرين و إخضاعهم لإرادتهم، بينما وظيفة الدين الحق ليس في ممارسة الطقوس أو من في سلطة الكنيسة، و لا في ممارسة الفهر و القوة على الآخرين و إرغامهم على الخضوع، و إنما وظيفة الدين تكمن في تنظيم حياة الناس استنادا إلى قواعد الفضيلة و أليمان. لذلك على كل إنسان يدعي الإيمان و بالمسيحية الحق، عليه أوام أن يبدأ بإصلاح نفسه من الرذائل، أنه ليس من المعقول أن يكون الإنسان مسيحيا دون أن يكون مطهرا من الناحية الروحية

و الاخلاقية. ثم إنه ليس من المعقول أيضا أن لا يتصف الإنسان بفضائل الإيمان و نفسه مملوءة بالرذائل، أن يدعي بأنه يكثرث لخالص نفوس الآخرين بدعوتهم إلى اعتناق المسيحية. أما الذين يوظفون العنف و القتل بحجة الدفاع عن الدين فإن ذلك في الحقيقة لا يعبر عن الإيمان الصحيح و طهارة النفوس من الشوائب، بل كلها أعمال تناقض إرادة هلا و طهارة الكنيسة و إخلاص النفوس و التقوى، و مثل هذا الإنسان في رأي لوك يكون إنسانا قاسيا و متعصبا تجاه أولئك الذين يخالفونه العقيدة و الرأي، و هو لا يمكن أن يكون مسيحيا حقا. كما أن الإنسان الذي يرغب الآخرين بالقوة على اعتناق عقيدته على أساس أن ( 21)عقيدة الآخر كاذبة فهذا في رأي لوك لا ينشده سوى تكوين جمهور ا ضحما يشاركونه نفس العقيدة. و من ثم يرى لوك أن التسامح بين الأديان يتسق تماما مع ما جاء في المسيحية مع العهد الجديد، و هو يتسق أيضا مع العقل، لذلك فمن المحال أن لا يدرك الإنسان العاقل ذلك.

و من جهة أخرى يرى لوك أنه ينبغي التمييز بين مهام الحاكم المدني و بين الدين، ألن الحاكم يخدم الدولة بينما الدين يخدم النفوس و كيفية خلاصها، الدولة ما هي سوى مجتمع من البشر مجتمعين بهدف توفير الحياة و الحرية و الصحة و الرخاء و هي حقوق طبيعية يجب على الدولة صيانتها و الدفاع عنها و توسيع نطاقها، و أيضا تنظيم الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الحفاظ عليها و توسيع مجالها، و بالتالي يكون واجب الحاكم هو السهر على مدى احترام القوانين من طرف الشعب بدون استثناء، و ذلك من أجل توفير الأمن و الاستقرار للجميع، و سلطة الحاكم يجب أن تتسلح بقوة شعبه من أجل معاقبة كل من يخترق القانون، إذن مهمة الحاكم مدنية دنوية، و لا دخل لها في الشؤون الدينية و خالص النفوس، و هذا في رأي لوك لمجموعة من الاعتبارات هي:

-أولا أن خالص النفوس لي من شأن الحاكم المدني أو أي إنسان آخر ألن الحاكم ليس مفوضا من طرف هلا لخالص النفوس، و هلا لم يكلف أي إنسان بهذه المهمة، بحيث يفرض دينه بالقوة على الناس، كما أن الشعب لم يمنح مثل هذه المهمة للحاكم، أنه ليس من المعقول أن يقبل أي إنسان أن يترك رعاية خلاصه لإنسان آخر، و يحدد له كيف يؤمن و بما يؤمن، ألن جوهر الدين يكمن في القدرة على اقتناع العقل .

-ثانيا إن رعاية النفوس ليس من شؤون الحاكم المدني أنه يمارس حكمه بمقتضى سلطة خارجية، بينما الدين الذي ينشده الخالص يفعل ذلك باقتناع العقل من الداخل، و من طبيعة العقل أنه لا يمكن إجباره على الإيمان بفعل قوة خارجية.

-ثالثا إن رعاية النفوس و العناية بخلاصها ليست من مهام الحاكم بأي حال من الأحوال، أنه حتى لو أقتننا البشر بقوة القانون فإن ذلك لا يسهم في خالص نفوسهم ألن خالص النفوس مسألة شخصية قائمة على قوة الإيمان من الداخل.

أما الكنيسة في لوك هي " عبارة عن جماعة حرة من البشر يجتمعون بمحض إرادتهم بهدف عبادة الله و بأسلوب يتصورون أنه مقبول من هلا و كليل بخلاصهم " و هذا يعني حسب أن أية جماعة بشرية تجتمع بإرادتها أي دون ضغط أو إكراه من طرف جماعة أخرى أو الحاكم من أجل العبادة بالطريقة التي يرى أعضائها أنها سليمة و يقبلها هلا، و من ثم يمكن أن تعدد الكنائس دون أن تعارض أية كنيسة الكنائس الأخرى بحجة أنها على الطريقة الصحيحة و الكنائس الأخرى على الطريقة الخاطئة كما أن الإنسان الذي ينخرط في أي من هذه الكنائس بغرض عبادة هلا على طريقتها، يكون حرا في اختياره أية كنيسة يرى أنها تتفق مع طريقتة في العبادة و أملة في الخالص، و يكون حرا أيضا في الخروج منها إذا تبين له أن هذه الطريقة لا تقنعه، و لكن كيف يحق للكنيسة التي يكون قد انخرط فيها بحريته و إرادته أن تمنعه من الخروج منها، و إلا كان كافرا و مهرطقا؟ و هل لهذه الكنيسة سلطة على المنخرطين فيها لا يجب الخروج عن طاعتها مهما كانت على خطأ في العبادة و طرق الخالص؟ يبدو في رأي لوك أن مثل هذه السلطة لا تتوفر في أية كنيسة و ليس لها الحق أن ترغم المنخرطين فيها بحريتهم و بإرادتهم بهدف العبادة، ألن السيد المسيح لم يضع

قانونا محددًا لذلك، و الكنيسة التي تدعي لنفسها مثل هذه السلطة و القوانين فهي ليست كنيسة المسيح و ليست من قوانين المسيح، و إن إرغام الناس بالقوة على اعتناق معتقداتها بالقوة و الاضطهاد لم يرد في أي إنجيل من الاناجيل.

و لما كان الدين في طبيعته يدعو إلى التسامح و نبذ التعصب، و استعمال كل أشكال القوة و القهر من أجل إرغام الناس على اعتناق معتقدات كنيسة معينة على أنها على حق، فعلى الكنيسة الحق أن تدعو إلى واجب التسامح مع الكنائس الأخرى أو أي دين آخر، و يرى لوك أن واجب التسامح هذا يتطلب ما يلي - :أوال أن الكنيسة بحكم واجب التسامح ال يحق لها أن تعاقب أي شخص ينتهك قوانين المجتمع، و تحرمه من خيراته و يهشم، باعتبار أن هذه القوانين أساس التماسك الاجتماعي، و مهمة معاقبة الخارجين عنه ليس من مهام الكنيسة و إنما من مهام الحاكم المدني - .ثانيا من واجب التسامح أن لا يحقد شخص على شخص آخر بأي حال من الأحوال، فيما يمتلكه من الخيرات المادية، بحجة أنه ينتمي إلى كنيسة أحرًا غير كنيسته أو يؤمن بدين آخر غير دينه، فكل حقوق هذا الشخص من حيث هو عضو في المجتمع تكون محفوظة من طرف قوانين المجتمع و يجب أن لا تنتهك، هذه الحقوق ال عالقة لها بالدين، و من ثم يجب الا يلحق به أي ضرر سواء كان مسيحا أو من دين آخر، و مهما يكن فيجب علينا نتسامح معه كون الإنجيل أو أي دين آخر و حتى العقل، يوصي بواجب التسامح و هذا بحكم العالقات الانسانية و الاجتماعية، و ما ينطبق على التسامح المتبادل بين الناس ينطبق على الكنائس و الديانات، و بناء على ذلك فال الأفراد و لا الكنائس و لا الحاكم لديه مبرر للاعتداء على الحقوق المدنية و الخيرات الدنيوية للشخص بدعوى دينية، و من لا يأخذ بهذا الرأي فقد سمح لنفسه أن يزرع روح الحقد و الكراهية بين الناس.

-ثالثا إن الالتزام بواجب التسامح من طرف الأساقفة و شيوخ الكنيسة أو الكهنة، يجب أن يكون مقيد بحدود الكنيسة و لا يمتد إلى الأمور الدنيوية، لان هذه الأخيرة من شأن الدولة، و الكنيسة منفصلة عن الدولة و متميزة عنها في أصلها و أعمالها و غايتها، و من ثم فال يحق ألي إنسان مهما كانت مرتبته الكنيسة أن يحرم إنسانا آخر لا ينتمي إلى كنيسته، من الحرية و خيراته الدنيوية، بحجة أنه يختلف عنه دينيا، أيضا ليس على رجال الكنيسة أن يمتنعوا عن العنف و النهب و أساليب الاضطهاد، بل أن يجب عليهم أن يدعوا إلى السالم و المحبة و إرادة الخير للأخرين و ينشرون ذلك قدر المستطاع، سواء تجاه المؤمنين بمعتقداتهم الكنيسة أو من إلي ذلك، سواء تجاه الضالين أو المؤمنين، ثم عليهم أن يجهدوا أنفسهم في حث البشر على المحبة و التسامح.